إلزام الحكومة العراقية بدفع 5.7 مليون دولار لمحام في دعوى من شركة مقاولات

أصدر قاض في واشنطن، حكما يلزم الحكومة العراقية بدفع بأكثر من 5.7 مليون دولار لوكيلها القانوني السابق بالولايات المتحدة بعد فشلها في سداد فواتيره لسنوات.

قضت محكمة فدرالية في واشنطن، بأن العراق مدين بمبلغ يزيد عن 5.7 مليون دولار لمحام أميركي يدعى تيموثي ميلز، تعويضًا عن مستحقات مقابل تمثيل السلطات العراقية في قضية رفعتها شركة الدفاع الأمريكية السابقة "Oak Wye".

وأصدر القاضي الفيدرالي رويس لامبيرث، حكمًا نص على أنّ الحكومة العراقية "انتهكت عقدها مع شركة (Squire Patton Boggs)، والذي شركة في السابق الشريك ،ميلز تيموثي أسسها التي ،(Mills Law Group) مثّل الحكومة العراقية لسنوات في قضية رفعتها شركة الدفاع الأمريكية السابقة (Oak Wye)".

صدر القرار بفرض غرامة مالية على العراق لصالح المحامي الأميركي الذي مثل السلطات العراقية لسنوات في قضية مرتبطة بعقد مع شركة أميركية سابقة تتعلق بإصلاح وبيع أسلحة تعود لنظام صدام حسين

وذكر القاضي لامبيرث في حكمه المكون من 26 صفحة أنّ "العراق أظهر استعدادًا للاستفادة من خدمات كيانات مقرها الولايات المتحدة دون دفع مقابل لها"، فيما قال المحامي ميلز بحسب "رويترز"، إنّ القاضي حكم لهم بكل ما كانت الشركة تطالب به، وأنهم سيتخذون إجراءات صارمة لتنفيذ القرار.

وكان ميلز المحامي الرئيسي للعراق في الولايات المتحدة لسنوات، حيث مثّل البلاد وعدة وزارات تابعة لها في قضايا متعددة منذ عام 2004، بما في ذلك الدعوى القضائية التي رفعتها شركة "Oak Wye" في عام 2009.

وتتعلق القضية بعقد بين زارة الدفاع العراقية مع شركة "Oak Wye" في عام 2004، بعد الغزو الأميركي، للبحث عن معدات وأسلحة تعود للنظام السابق واستصلاحها وبيعها، من أجل تمويل شراء معدات جديدة لقوات الأمن العراقية الجديدة. وطالبت الشركة بفاتورة بقيمة 24 مليون دولار في تشرين الأو/لأكتوبر 2004، لكنها لم تُدفع، وفقًا للدعوى القضائية.

والتقى دايل ستوفل، الرئيس التنفيذي لشركة "Oak Wye"، مع مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى في 2004، حيث تم الاتفاق على دفع مستحقات الشركة على الفور، بحسب ما ادعته الشركة، لكن ستوفل وزميله قُتلا في كمين أثناء توجههما إلى بغداد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2004، فيما قامت باربرا، زوجة ستوفل والمساهمة الوحيدة في "Oak Wye"، بمقاضاة الحكومة العراقية بتهمة خرق العقد.

في أيلول/سبتمبر 2021، انسحب ميلز وفريقه القانوني من تمثيل العراق في قضية "Oak Wye"، وفي العام التالي، رفع دعوى قضائية ضد الحكومة العراقية، إذ زعم أنها لم تدفع له أتعابه القانونية لأكثر من 3 سنوات، في لم يقدم محامو الحكومة العراقية أي ظهور في القضية أو رد على ادعاءات ميلز.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أمر القاضي لامبيرث الحكومة العراقية بدفع أكثر من 120 مليون دولار لشركة "Oak Wye"، فيما طعن العراق بهذا القرار.